

تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية

موجز

هذا التقرير هو التقرير الرابع للأمين العام بشأن الأطفال والنزاع المسلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهو مقدم إلى مجلس الأمن عملاً بقراريه ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩). ويغطي التطورات الرئيسية المتعلقة بحالة الأطفال والنزاع المسلح في ذلك البلد منذ صدور تقريره الأخير. وتمتد الفترة المشمولة بالتقرير من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وقد قامت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ بجمع المعلومات الواردة فيه والتحقق منها وتجميعها في إطار قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥).

ويبين التقرير أن جميع أطراف النزاع مسؤولة عن ارتكاب انتهاكات جسيمة ضد الأطفال خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتواصل تجنيد الأطفال واستغلالهم، وجرى التعرف على أنماط للعنف الجنسي ضد الأطفال. ويسلط التقرير الضوء أيضاً على دور جيش الرب للمقاومة في ارتكاب انتهاكات جسيمة ضد الأطفال، ويشدد على أهمية وضع استراتيجية إقليمية منسقة تُشرك كلا من الأمم المتحدة والبلدان المجاورة.

ويشير التقرير إلى الشواغل فيما يتعلق بالعمليات العسكرية المشتركة التي شنت ضد كل من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجيش الرب للمقاومة. وعرضت الأطفال لخطر كبير وجعلتهم أكثر عرضة للتشريد القسري، والتجنيد والاستغلال والعنف الجنسي والقتل والتشويه. ويؤكد التقرير بقوة على أهمية وجود إجراءات تشغيل موحدة تهدف إلى حماية الأطفال وإلى تطبيق صارم لسياسة الدعم المشروط التي تسترشد بها بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية فيما تقدمه من دعم إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويركز التقرير أيضا على التقدم المحرز في الفترة المشمولة بالتقرير. وفي غضون أشهر قليلة في عام ٢٠٠٩، أطلقت الجماعات المسلحة سراح عدد من الأطفال أكبر من عدد من أطلق سراحهم في عام ٢٠٠٨ بكامله. وقد اعتمدت الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف الجنسي وبلغت المراحل الأولى من تنفيذها. وأخيرا، يشير التقرير إلى أنه على الرغم من تفشي ظاهرة الإفلات من العقاب، يجري وضع تدابير ببطء ولكن بثبات بغرض مساءلة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال.

أولا - مقدمة

١ - يغطي هذا التقرير، المقدم عملاً بقراري مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩)، التطورات الرئيسية المتعلقة بحالة الأطفال والتزاع المسلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ تقريره السابق، المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/2008/693). وتغطي المعلومات الواردة في هذا التقرير الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ ما لم يُنص على خلاف ذلك، وقد قامت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ بجمع تلك المعلومات والتحقق منها وتجميعها في إطار قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥). ويركز التقرير على مناطق البلد التي لا يزال فيها النزاع المسلح جارياً، والتي تظل فيها الحالة الأمنية غير مستقرة. ولا تزال فرص الوصول إلى بعض هذه المناطق لأغراض الرصد محدودة.

ثانياً - التطورات السياسية والعسكرية والاجتماعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية

٢ - في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أصدر بوسكو نتانغاندا و ١٠ أعضاء آخرين ربيعى المستوى في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب إعلاناً بوقف الأعمال العدائية بين المؤتمر الوطني والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبتضافر جهودها لمحاربة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. واعتقل لوران نكوندا في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ من قبل السلطات الرواندية في الأراضي الرواندية. وهو خاضع حالياً للإقامة الجبرية في مكان لم يكشف عنه في رواندا. ومنذ ذلك الحين، طلبت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية مراراً تسليمه. ولا تزال المفاوضات جارية مع السلطات الرواندية.

٣ - ومهدت التطورات السياسية التي أفضت إلى الانقسام في صفوف المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، إلى جانب إعلان وقف الأعمال العدائية وتشكيل تحالف ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، الطريق أمام عملية "الإدماج السريع" لمعظم الجماعات المسلحة في الجيش الوطني الكونغولي، وهي العملية التي انطلقت في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ في كيفو الشمالية، ولاحقاً كيفو الجنوبية.

٤ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٩، في أعقاب التقارب السياسي بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، قامت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات الدفاع الرواندية بقيادة عملية عسكرية مشتركة مدتها ثلاثة أسابيع ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وفي وقت لاحق في آذار/مارس ٢٠٠٩، شنت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو

الديمقراطية عملية 'كيمياء الثانية' هيكل قيادة مستقل أنشئ خصيصا من أجل العملية، وبدعم محدود من العنصر العسكري في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٥ - وفي ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩ في غوما، قام المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب وجماعات مسلحة أخرى في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، ما عدا القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، بتوقيع اتفاق سلام مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، يتوقع، في جملة أمور، نهاية الأعمال العدائية، وتحويل الجماعات المسلحة إلى أحزاب سياسية، وعودة المشردين واللاجئين، وإدماج قادة الجماعات المسلحة في الحياة السياسية الوطنية. وجدير بالذكر أيضا أن التوترات تصاعدت بسرعة داخل وحدات القوات المسلحة المدججة حديثا، وأن بعض العناصر، من قبيل ياكوتومبا، زعيم الماي - ماي، تراجعوا عن عملية الإدماج في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وندد آخرون، بما في ذلك تحالف الوطنيين من أجل كونغو حرة وذات سيادة، بما اعتبروه معاملة تفضيلية للمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب وائتلاف المقاومة الوطنية الكونغولية أثناء عملية الإدماج. وعلى نفس المنوال، بدت فصائل ائتلاف المقاومة الوطنية الكونغولية غير المدججة متخوفة بشكل متزايد من عملية السلام الجارية، وقيل إن بعض الفصائل بدأت تتعاون مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وهددت بمغادرة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٩، أصدر الجنرال لافونتين قائد ائتلاف المقاومة الوطنية الكونغولية بلاغا رفض فيه عملية الاندماج مدعيا أنها تقدم معاملة تفضيلية للمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب.

٦ - وفي ٧ أيار/مايو ٢٠٠٩، في أعقاب اتفاق السلام ومؤتمر غوما لتحقيق السلام والأمن والتنمية لمقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية الذي عقد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، أصدر رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية قانونا يمنح العفو للميليشيات في شرق البلاد. وينطبق القانون على الكونغوليين الذين يعيشون في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو في الخارج، ويشمل أعمال الحرب والتمرد التي ارتكبت في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية ابتداء من حزيران/يونيه ٢٠٠٣ وحتى تاريخ توقيعه. وهو لا يشمل جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، ولا يحول دون فرض تعويضات.

٧ - وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، علقت البعثة دعمها اللوجستي لإحدى وحدات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المشاركة في عملية كيمياء الثانية. واضطرت انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة التي زعم أن هذه الوحدة ارتكبتها بين أيار/مايو وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ في منطقة لوكويبي (كيفو الشمالية) البعثة إلى تطبيق سياسة المشروطة التي تتبعها والتي تتعلق باحترام القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان على

النحو الوارد في قرار مجلس الأمن رقم ١٨٥٦ (٢٠٠٨). وانتهت عمليات كيميا الثانية رسمياً في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

ألف - مقاطعتنا كيفو

٨ - في ظل عملية "الإدماج السريع"، أُدمجت عناصر من المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب ومن ائتلاف المقاومة الوطنية الكونغولية وجماعات مسلحة أخرى مع الوحدات الموجودة التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأُرسلت في كثير من الأحيان فوراً لقتال القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وفي كيفو الجنوبية، تمت عملية مماثلة في وقت لاحق حتى ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٩. وأدمج ما مجموعه ١٢ ٠٤٧ عنصراً من عناصر الجماعات المسلحة في القوات المسلحة خلال عملية الإدماج السريع في مقاطعتي كيفو.

٩ - ونجحت عمليات كيميا الثانية في توطيد وتأمين وجودها في المواقع الاستراتيجية التي كانت قد طردت منها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا خلال العمليات المشتركة بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات الدفاع الرواندية في شباط/فبراير ٢٠٠٩، وفي تعزيز سيطرتها على تلك المواقع. ورداً على ذلك، لجأت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا إلى نهج نصب الكمائن وارتكاب هجمات انتقامية ضد المدنيين بسبب تعاونهم المزعوم مع القوات المسلحة.

١٠ - وتدهورت الحالة الإنسانية نتيجة للعمليات العسكرية ولانتهاكات حقوق الإنسان. فوفقاً لما ذكره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، سُرد أكثر من ٦٧٥ ٠٠٠ شخص وأكثر من مرة في كيفو الشمالية في عام ٢٠٠٩. وسُجِّل خلال كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، ما مجموعه ٣٥٠ ٠٠٠ من المشردين حديثاً، ليصل العدد الإجمالي للمشردين داخلياً في مقاطعتي كيفو إلى ما يقارب المليون. وفي كيفو الجنوبية، سُرد حوالي ٥٨٠ ٠٠٠ شخص بحلول نهاية عام ٢٠٠٩، وكان العديد منهم قد سُرد عدة مرات.

١١ - وعلى الرغم من اندماج المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب في القوات المسلحة، فقد حافظ، فيما يبدو، على تسلسل قيادي موازٍ على المستويين العسكري والسياسي، ولا سيما في أراضي ماسيسي وروتشورو. وفي أواخر عام ٢٠٠٩، أشارت التقارير إلى فرار عدد من كوادر المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب من وحدات القوات المسلحة في كيفو الشمالية. وانتقد بوسكو نتاغاندا إلى جانب غيره من كبار القادة السابقين للمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب ما وصفوه بفشل حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في تنفيذ الجوانب السياسية من اتفاقات ٢٣ آذار/مارس.

باء - منطقتا أويلي العليا والسفلى (المقاطعة الشرقية)

١٢ - في الجزء الشمالي من المقاطعة الشرقية، ولا سيما في منطقة أويلي العليا، تدهور الوضع بشكل كبير بعد أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، حيث شن جيش الرب للمقاومة هجمات لم يسبق لها مثيل على السكان المدنيين. وفي الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، هاجم جيش الرب للمقاومة فرادجي وتسعا من القرى المحيطة بها و ١٣ من البلدات المحيطة بدوروما، فنهب القرى وقام بقتل واحتطاف المئات فيما يدعى "مذابح عيد الميلاد". وتواصلت هجمات جيش الرب للمقاومة على المدنيين في عام ٢٠٠٩، وإن كان ذلك على نطاق أصغر. ويبدو أن هجمات جيش الرب للمقاومة طالت أيضا منطقة أويلي السفلى بعد آذار/مارس ٢٠٠٩. وشهدت هجمات جيش الرب للمقاومة اتجاها تنازليا بعد تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وهو ما تزامن مع تقارير وردت عن انتقال عناصر جيش الرب للمقاومة ومعاليهم إلى جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان. ونتيجة لذلك، تحسن الوضع الأمني في بعض المناطق. غير أنه ظلت ترد تقارير عن وقوع عدد من الهجمات المزعومة التي شنها جيش الرب للمقاومة طيلة كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وعلى الرغم من أن التحسن الطفيف للحالة الأمنية في نهاية عام ٢٠٠٩ أدى إلى عودة أكثر من ٣٥ ٠٠٠ شخص إلى أراضي دونغو وفرادجي، ظل ٢٧٠ ٠٠٠ شخص مشردين في منطقتي أويلي العليا والسفلى بحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. ولا يزال وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المتضررين خارج منطقة دونغو يشكل تحديا بسبب ضعف البنية التحتية وعدم استقرار الظروف الأمنية.

١٣ - وبعد الهجمات التي وقعت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ في منطقة أويلي العليا، شنت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية عملية 'برق رعد'، ضد جيش الرب للمقاومة جنبا إلى جنب مع قوات الدفاع الشعبية الأوغندية وجيش جنوب السودان. وانتهت العملية في آذار/مارس ٢٠٠٩. وفي حين دُمرت عدة مواقع لجيش الرب للمقاومة، بما في ذلك معسكره الرئيسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجرى اعتقال أو قتل بعض عناصره، لم يتم القبض على قادته الرئيسيين، بمن فيهم جوزيف كوني. وقد تفرقت الجماعة، لكنها ظلت تبين عن قدرة كبيرة على ارتكاب انتهاكات جسيمة ضد السكان المحليين خلال عام ٢٠٠٩ على النحو المبين أعلاه. وفي أعقاب نشر القوات المسلحة كتائب عدة بعد العملية المشتركة، وسع جيش الرب للمقاومة نطاق هجماته نحو غرب وجنوب المقاطعة حيث كان هناك وجود أقل للقوات المسلحة وللبعثة.

١٤ - أما عملية 'روديا الثانية'، التي شنت في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ بقيادة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبدعم من البعثة بالتعاون مع قوات الدفاع الشعبية الأوغندية، فإنها تهدف إلى احتواء جيش الرب للمقاومة وتعزيز حماية السكان. ونتيجة لذلك، قُتل قادة مهمون لجيش الرب للمقاومة، بمن فيهم سيزار أسلان، وهو الثالث في التسلسل القيادي للجماعة المذكورة. وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، سلم العقيد تشارلز أروب نفسه، وهو القائد المسؤول عن "مذابح عيد الميلاد" لعام ٢٠٠٨.

ثالثا - الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال: الحوادث والاتجاهات

١٥ - لقد زاد بصورة عامة عدد الانتهاكات الجسيمة التي يرتكبها جميع أطراف النزاع ضد الأطفال مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق.

١٦ - فقد أوقعت العمليات العسكرية التي تقوم بها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية خسائر فادحة في الأرواح في صفوف المدنيين، بسبب الهجمات الانتقامية التي تشنها الجماعات المسلحة أو التجاوزات التي ترتكبها القوات المسلحة نفسها على حد سواء. وأوردت التقارير أن الوحدات المدججة حديثا في القوات المسلحة هي المسؤولة عن ارتكاب عدد كبير من الانتهاكات، ولا سيما ما تعلق منها بتجنيد الأطفال واستخدامهم لأغراض منها الأغراض العسكرية والسخرة والعنف الجنسي.

ألف - تجنيد الأطفال في القوات والجماعات المسلحة

١٧ - لقد وُثق ما مجموعه ١ ٥٩٣ حالة من حالات تجنيد الأطفال (١ ٥١٩ من الفتيان و ٧٤ من الفتيات) خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك ١ ٢٣٥ حالة في عام ٢٠٠٩. ويمثل ذلك انخفاضا طفيفا مقارنة مع عام ٢٠٠٨ بكامله، حيث تم توثيق ١ ٥٢٢ حالة من حالات التجنيد. ويُزعم أن القوات المسلحة نفذت ٤٢ في المائة من مجموع حالات تجنيد الأطفال التي وُثقت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ونفذت منها مختلف جماعات ماي - ماي ٢٦ في المائة، ونفذت ائتلاف المقاومة الوطنية الكونغولية ١٦ في المائة منها، ونفذت منها الفصائل المختلفة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا ١٠ في المائة، ونفذ المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب ٦ في المائة من تلك الحالات. ونتيجة للطابع المتقطع والارتجالي لعملية الإدماج، واجهت مهمة رصد الحالات وتوثيقها عراقيل كبيرة. ولذلك، قد لا تعكس الأرقام المتوافرة الحجم الفعلي لتجنيد الأطفال.

١٨ - وأفاد معظم الأطفال الذين انفصلوا عن القوات والجماعات المسلحة أنهم جُندوا مرتين أو أكثر. وتبين من زيارات المتابعة للأطفال الذين كانوا مرتبطين فيما سبق بالقوات

والجماعات المسلحة، بعد لم شملهم مع أسرهم، أن الأطفال الذين سبق أن سُرحوا أكثر عرضة لإعادة التجنيد ويواجهون تهديدا مستمرا بإعادة تجنيدهم، ولا سيما إذا ظل التراجع قائما في مجتمعهم المحلي أو اندلع هناك من جديد. فقد أُعيد تجنيد بعض الأطفال بعد فترة وجيزة من جمع شملهم بأسرهم. ووثقت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال الفترة المشمولة بالتقرير ٥٩٤ حالة جديدة من حالات تجنيد الأطفال (٥٨٢ من الفتيان و ١٢ من الفتيات) قامت بها القوات المسلحة في جميع أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأغلبها في المنطقة الشرقية، ولكن أيضا في كاتانغا، وكاساي الشرقية وكاساي الغربية، وفي المقاطعة الشرقية. وأعلن الأطفال الذين سُرحوا خلال الفترة المشمولة بالتقرير أنهم استخدموا كمقاتلين وأفراد حراسة وطباخين وحمالين. وأفاد الأطفال أيضا، وأغلبهم فتيات، أنهم تعرضوا للاعتداء الجنسي.

١٩ - وعلى الرغم من العدد الكبير من الأطفال الذين سُرحوا ضمن هذه العملية، هناك أدلة تؤكد أن مئات الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة قد أُدمجوا أيضا في القوات المسلحة دون أن يلحظ ذلك أحد خفية أو أخفاهم قادتهم عن الأنظار، وخصوصا في كينغو الشمالية، حيث جرت عمليات الإدماج بطرق عشوائية من غير تنسيق مع الجهات العاملة في مجال حماية الأطفال ودون الخضوع لإشراف تلك الجهات. وظهر أن القوات المسلحة التي توقفت عن تجنيد الأطفال بانتظام في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ زادت أعداد الأطفال في صفوفها في العام ٢٠٠٩ زيادة هائلة. ونظرا لضعف سيطرة القوات المسلحة على بعض العناصر الجديدة في تسلسل قيادتها، فهي لا يُنسب إليها فحسب تجنيد أكبر عدد من الأطفال خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بل كانت أيضا الكيان المسلح الوحيد الذي وثقت لديه زيادة في تجنيد الأطفال، وعلى النقيض، أظهرت كل الجماعات الأخرى اتجاهها نزوليا في تجنيد الأطفال مع انتقال الأطفال منها إلى القوات المسلحة. ويُزعم إن الألوية المدججة تتحمل المسؤولية عن حوالي ٧٨ في المائة من حالات تجنيد الأطفال في القوات المسلحة.

٢٠ - وبعد إدماج الأطفال في القوات المسلحة، يُنقلون في أغلب الأحيان إلى مناطق بعيدة عن مكان تجنيدهم ليُلاحقوا بوحدات مشاركة في عمليات كيميا الثانية، أو ليشاركوا في عمليات عسكرية في أويلي العليا. وقد عُرفت هذه الظاهرة أيضا على نطاق أضيق خلال عملية الإدماج التي جرت عام ٢٠٠٧. فعلى سبيل المثال، وثق خلال الفترة المشمولة بالتقرير وجود ما مجموعه ٦٤ طفلا في مركز كامينا للتدريب العسكري. وتشير التقارير إلى أن الحرس الرئاسي جند ما لا يقل عن ٣٥ من هؤلاء الأطفال قبل وأثناء نشرهم في أويلي العليا. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، فُصل عن مركز كامينا ٢٤ طفلا تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ١٧ سنة. وكان أولئك الأطفال قد جُنِدوا في مناطق عدة من مقاطعتي كاتانغا ومانينا

والمقاطعة الشرقية ومقاطعة كينشاسا وأحضروا إلى كامينا لتدريبهم كي يصبحوا جنودا. وكان يعترض الجهات العاملة في مجال حماية الأطفال عوائق عدة، وتواجه أحيانا برفض صريح من القوات المسلحة للوصول إلى تلك المواقع وتحديد هوية الأطفال بهدف تسريحهم.

١ - كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية

٢١ - شهدت كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية ٩٢ في المائة من عمليات تجنيد الأطفال التي وثقت خلال الفترة المشمولة بالتقرير (٨٢ في المائة في كيفو الشمالية، و ١٠ في المائة في كيفو الجنوبية). وتشير الحالات الموثقة إلى زيادة في حالات التجنيد التي قامت بها جماعات ماي - ماي وائتلاف المقاومة الوطنية الكونغولية والمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب قبل الشروع في تنفيذ عملية الإدماج السريع. وجاء في التقارير أن كثيرا من القادة حاولوا التفاوض من أجل الحصول على رتب أعلى خلال عمليات الإدماج على أساس عدد الأشخاص الذين يوجدون تحت إمرتهم. فعلى سبيل المثال، أفادت طفلة عمرها ١٧ عاما يُزعم أن جماعة شيكيتو من ميليشيات جماعة ماي - ماي جندتها في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ في كيفو الجنوبية، أن الجماعة المذكورة كانت تحرض صغار السن على الانضمام إليها للوصول إلى مركز الإدماج وقد تعززت صفوفه بأكثر عدد ممكن من العناصر قبل الاندماج في القوات المسلحة.

٢٢ - وتمكنت الجهات العاملة في مجال حماية الأطفال في المراحل الأولى من العملية من الوصول إلى مواقع الإدماج الرسمية القليلة ومن منع إدماج عدد كبير من الأطفال في القوات المسلحة. وبعد ذلك، لم يكن بالإمكان إجراء أكثر من فرز عشوائي لبعض المواقع لأن العملية كانت تتم دون تخطيط وبارتجالية، من جهة، وبسبب رفض بعض القادة تسريح ما تحت يدهم من أطفال، من جهة أخرى. وأفضى هذا الأمر إلى إدماج عدد كبير من الأطفال في القوات المسلحة الوطنية. فعلى سبيل المثال، أبلغ طفل عمره ١٥ عاما، يُقال إن ائتلاف المقاومة الوطنية الكونغولية جنده في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ في كيفو الشمالية، واستخدمه عام ٢٠٠٧ في القتال ضد المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، ثم ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في شباط/فبراير ٢٠٠٩، بأن قائده عمد إلى إخفائه عن الأنظار عدة مرات في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، عندما كانت البعثة تتحقق من عملية إدماج عناصر من ائتلاف المقاومة الوطنية الكونغولية. وأدجمه قائده بعد ذلك في اللواء المدمج الرابع عشر للقوات المسلحة، ثم نُقل إلى كيفو الجنوبية.

٢٣ - وأفادت التقارير أيضا عن حالات تجنيد جديدة نفذتها القوات المسلحة بعد عملية الإدماج خلال عملية كيميا الثانية. وتُظهر الإحصاءات أن العناصر التي كانت سابقا في صفوف المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب ثم أُدمجت في القوات المسلحة هي المسؤولة عن

أكبر عدد من حالات التجنيد، تليها العناصر التي كانت سابقا في صفوف ائتلاف المقاومة الوطنية الكونغولية. وفي معظم هذه الحالات، خصوصا في منطقتي ماسيسي وروتشورو، كان الأطفال يتعرضون للتهديد ويعيد قادتهم السابقون تجنيدهم مع أنهم كانوا قد فصلوا عنهم. فعلى سبيل المثال، أورد ثلاثة فتية تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٦ سنة، كانوا مرتبطين في السابق بالمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، أن قائدهم السابق أعاد تجنيدهم في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وهو الآن عقيد في القوات المسلحة ونائب قائد قطاع في عملية كيميا الثانية. وقيل لهم إنهم سيُرسلون إلى ساحة القتال عما قريب، ولكنهم هربوا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، ولاذوا بإحدى قواعد البعثة طلبا للحماية.

٢٤ - وواصلت مختلف فصائل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا عمليات التجنيد بنفس المعدل تقريبا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولكن سُرح من تلك القوات خلال الفترة المشمولة بالتقرير عدد من الأطفال يفوق عدد المجندين حديثا.

٢ - المقاطعة الشرقية

٢٥ - نُسب إلى قوات المقاومة الوطنية في إيتوري قيامها عام ٢٠٠٩ في إيتوري بتنفيذ ٢١ حالة جديدة من حالات تجنيد الأطفال (١٣ من الفتيان و ٨ من الفتيات)، ولم تكن تلك الجماعة المسلحة قد أُدرجت في تقرير السني السابق عن الأطفال والتزاع المسلح (A/63/785-S/2009/158 و Corr.1) باعتبارها من الأطراف التي تجند الأطفال وتستخدمهم في حالات التزاع المسلح. وبرغم عدم وجود حالات تجنيد منسوبة حصريا إلى الجبهة الشعبية من أجل العدالة في الكونغو، فإن الأطفال المسرحين كثيرا ما يذكرون قوات المقاومة الوطنية في إيتوري والجبهة الشعبية من أجل العدالة في الكونغو كليهما بسبب التداخل القائم بين الجماعتين. وما زالت كلتا الجماعتين تشيع انعدام الأمن، وتمثل تهديدا بتجنيد الأطفال في إيتوري، لا سيما في منطقة إيرومو الجنوبية.

٢٦ - فعلى سبيل المثال، زُعم إن طفلا عمره ١٥ عاما جُنِد في منتصف عام ٢٠٠٩ من قبل عنصر من عناصر قوات المقاومة الوطنية في إيتوري/الجبهة الشعبية من أجل العدالة في الكونغو في تينكيلي (منطقة إيرومو). وتلقى بعض التدريب العسكري على استخدام بندقية من طراز AK 47، ثم استخدم في وقت لاحق في الصيد لتأمين إمدادات الجماعة من اللحوم. وهرب الفتى في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ وسُلم للجهات الشريكة المعنية بحماية الأطفال بعد أن احتجز لعدة أيام لدى القوات المسلحة حسب ما أوردت التقارير.

٢٧ - وفي مقاطعتي أويلي العليا وأويلي السفلى، واصل جيش الرب للمقاومة تجنيد الأطفال واستخدامهم، بما في ذلك استخدامهم في السخرة والاستغلال الجنسي. ويواجه توثيق الحالات عوائق كبيرة لصعوبة الوصول إلى هذه المناطق النائية.

٣ - كاتانغا الشمالية وغيرها من المناطق غير المتضررة من النزاع

٢٨ - جاء في التقارير أن الأمن منعدم في كاتانغا الشمالية نتيجة العمليات العسكرية الجارية في كيفو الجنوبية، وما يُزعم من تسلل للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا إلى مانينا وكاتانغا الشمالية.

٢٩ - ففي عام ٢٠٠٩، وثقت ٥٦ حالة من حالات تجنيد الأطفال في كاتانغا الشمالية، في حين لم يبلغ عن أي حالة عام ٢٠٠٨. ويُزعم أن معظم عمليات التجنيد هذه تمت في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٠٩ في إطار حملات تجنيد قامت بها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلى النحو نفسه، وثقت تسع حالات تجنيد للأطفال في مقاطعتي كاساي الغربية والشرقية. ويُعتقد أن السبب الرئيسي وراء تجنيد الأطفال في المناطق غير المتضررة من النزاع هو أساساً ارتفاع حصص التجنيد المحددة لقادة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٣٠ - وقد نُقل بعض الأطفال إلى مراكز الإدماج والتوجيه، مثل كامينا في كاتانغا أو كيتونا في الكونغو السفلى. وكان يُرفض السماح للجهات العاملة في مجال حماية الأطفال مراراً بالدخول إلى معسكرات القوات المسلحة لغرض الفرز والتحقق مما إذا كان يوجد أطفال في وحدات القوات المسلحة، أو كان القادة العسكريون يرفضون تسريح الأطفال.

باء - قتل الأطفال وتشويههم

٣١ - سُجلت زيادة في عدد عمليات قتل الأطفال وتشويههم خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وبالدرجة الأولى في المناطق التي تنشط فيها العمليات العسكرية. وتم رصد ما مجموعه ٥٤ من عمليات القتل و ٢٢ حالة تشويه خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وزاد عدد عمليات القتل بمقدار ثلاثة أمثال وعدد حالات التشويه مثلياً في عام ٢٠٠٩ مقارنة بعام ٢٠٠٨. وكان الضحايا (٤٧ من الفتيان و ٢٩ من الفتيات) من جميع الفئات العمرية. واستأثرت المقاطعة الشرقية بأعلى عدد من الحوادث (٣٣ في أويلي العليا و ٤ في منطقة إيتوري)، تليها كيفو الشمالية بما عدده ٢٨ حادثاً، ثم كيفو الجنوبية ٨ حوادث، فكاتانغا ٣ حوادث.

٣٢ - وأوردت التقارير أن جيش الرب للمقاومة هو المسؤول عن ارتكاب عدد كبير من الحوادث الموثقة (٢٦ عملية قتل و ٤ حالات تشويه). ونُسبت تسع جرائم قتل وإحدى عشرة حالة تشويه إلى عناصر القوات المسلحة. ويلقى الأطفال حتفهم أثناء أنشطة حفظ النظام لعدم الانضباط في صفوف القوات المسلحة، ويموتون أحيانا نتيجة تعرضهم للنيران المتبادلة في خضم العمليات العسكرية.

٣٣ - فعلى سبيل المثال، قُتل في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ طفل عمره ١٣ عاما، وجرح صبي عمره عامان، على يد عناصر من القوات المسلحة من الكتيبة الثانية من اللواء ١١١ كانت قد اشتبكت في معركة بالأسلحة النارية مع عناصر من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وائتلاف المقاومة الوطنية الكونغولية في موهانغي، بمنطقة لوييرو، في كيفو الشمالية. وعلى النحو نفسه، أُصيب طفل يبلغ من العمر ١٠ أعوام في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ عندما شنت مجموعة تتكون من نحو ٨٠ جنديا من القوات المسلحة غارة على قرية نيندجا - شولوي (كيفو الجنوبية) بحثا عن عناصر من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وقد أطلقت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية النيران بعشوائية، وقتلت ثلاثة مدنيين حسب ما جاء في التقارير، من بينهم طفل يبلغ من العمر ١٥ عاما، وجرحت ثلاثة آخرين، من ضمنهم صبي عمره عامان.

٣٤ - ووُثقت خلال الفترة المشمولة بالتقرير عشر عمليات قتل وثلاث حالات تشويه ارتكبتها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وثلاث حالات قتل ارتكبتها ائتلاف المقاومة الوطنية الكونغولية، وحالة قتل واحدة ارتكبتها قوات المقاومة الوطنية في إيتوري. ويُدعى أن ضباطا من الشرطة الوطنية الكونغولية قتلوا طفلين وشوهوا طفلا، في حين أُبلغ عن ثلاث عمليات قتل وثلاث حالات تشويه ارتكبتها جماعات مسلحة مجهولة الهوية.

جيم - الاغتصاب والعنف الجنسي

٣٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل العنف الجنسي المنتشر على نطاق واسع يشكل مصدر قلق شديد في جميع أرجاء البلد، ولا سيما في المقاطعات المتضررة من النزاع المسلح. فقد أبلغ صندوق الأمم المتحدة للسكان عن وقوع ما مجموعه ٨٣٨ ١٢ حالة من حالات العنف الجنسي (للکبار والأطفال) في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية والمقاطعة الشرقية، يُدعى أن نصفها (٦ ٣٧٩) ارتكبه عناصر مسلحة.

٣٦ - وتفيد التقارير أن ٥٧٢ ٤ حالة (٦، ٣٥ في المائة) من هذا العدد الإجمالي، ارتكبت على الأطفال، منها: ٤٧٢ ١ حالة في المقاطعة الشرقية، و ٢٠٦٣ في كيفو الشمالية، و ١٠٣٧ في كيفو الجنوبية. وكان ١٣،٣ في المائة من الأطفال الضحايا ممن تقل أعمارهم

عن عشر سنوات. ونُسب ثلث مجموع حالات العنف الجنسي التي ارتُكبت على الأطفال (٤٦١) إلى عناصر مسلحة. ومن هؤلاء عناصر من القوات المسلحة، بما في ذلك الوحدات المدججة حديثاً، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري، وجبهة القوميين ودعاة الاندماج، وجماعات ماي - ماي في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، بما في ذلك ائتلاف المقاومة الوطنية الكونغولية، وجيش الرب للمقاومة.

٣٧ - وتظل الفتيات هن ضحايا العنف الجنسي في المقام الأول. فعلى سبيل المثال، رغم أن فتاة تبلغ ١٥ عاماً من العمر اغتصبها في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ عقيد في القوات المسلحة يعمل في عملية 'كيميا الثانية' في هومبو الجنوبية (منطقة كاليهي، كيفو الجنوبية) وهي في طريق عودتها من المدرسة. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٩، بعد أن أبلغت الفتاة ذلك العقيد بأنها حامل، أرغمها على أن تتبعه عندما نُقل إلى باراكا (منطقة فيزي، كيفو الجنوبية). وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، هربت الفتاة وتلقّت المساعدة من إحدى الجهات الشريكة في مجال الحماية. ورغم ما بذلته بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من مساعٍ لدى المدعي العام العسكري، لم يُلق القبض على الجاني المزعوم.

٣٨ - وأُبلغ أيضاً عن حالات من العنف الجنسي المرتكب على الفتيان. فعلى سبيل المثال، وثّق قسم حماية الأطفال التابع للبعثة حالتين من حالات العنف الجنسي على الفتيان (في سن السابعة والعاشر) ارتُكبتا في كيفو الجنوبية. وفي كلتا الحالتين اعتقل جنود من القوات المسلحة في وقت لاحق.

دال - أعمال الاختطاف

٣٩ - وثقت زيادة كبيرة في عدد حوادث اختطاف الأطفال بالمقارنة مع الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ففي الفترة الممتدة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أوردت التقارير أن ٢٢٠ طفلاً (١٢٤ من الفتيان و ٩٦ من الفتيات) اختطفهم جيش الرب للمقاومة. وذكر الأطفال أنهم كانوا يستخدمون في المقام الأول في القتال، والسخرة، وتعرضوا للعنف الجنسي. ويواصل جيش الرب للمقاومة اختطاف الأطفال بصورة منهجية أثناء الهجمات التي يشنها على البلدات والقرى، في حين يُقتل أفراد المجتمع المحلي الآخرون على الفور في أغلب الأحيان.

٤٠ - ووثقت أيضاً عمليات اختطاف عبر الحدود ارتكبتها جيش الرب للمقاومة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى. فعلى سبيل المثال، أوردت التقارير أن فتاة تبلغ من العمر ١١ سنة وفتى يبلغ من العمر ١٤ سنة اختطفهما جيش الرب للمقاومة عام ٢٠٠٨ في جمهورية أفريقيا الوسطى وأُخذوا إلى جمهورية الكونغو

الديمقراطية، حيث استُخدما لأغراض السخرة. وتمكن الاثنان من الهرب في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ أثناء هجوم شنته القوات المسلحة على جيش الرب للمقاومة في أويلي العليا.

٤١ - وفي عام ٢٠٠٩، أُبلغ عن وقوع سبع حالات اختطاف ارتكبتها ألوية مختلفة للقوات المسلحة، أربع منها في كيفو الجنوبية، وثلاث في المقاطعة الشرقية، ونُسبت اثنتا عشر حالة أخرى إلى قوات المقاومة الوطنية في إيتوري وحالة واحدة إلى جبهة القوميين ودعاة الاندماج.

هاء - الهجمات على المدارس والمستشفيات

٤٢ - لوحظت زيادة كبيرة مقارنة مع الفترة المشمولة بالتقرير السابق من حيث الهجمات التي شُنت على المدارس والمستشفيات، شملت ٥١ هجمة موثقة شُنت على المدارس و ١٠ هجمات على المستشفيات. وكثيرا ما تفتقر الهجمات التي تُشن على المدارس بتقارير عن حدوث عمليات تجنيد للأطفال.

٤٣ - ونفذ جيش الرب للمقاومة ما مجموعه ٢٧ هجوما على المدارس والمستشفيات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ (٢٢ على المدارس و ٢ على المستشفيات) وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ (٣ مدارس). ووقعت كل الهجمات في منطقة فرادجي ودونغو، في المقاطعة الشرقية.

٤٤ - وأدت الاشتباكات التي جرت بين قوات المقاومة الوطنية في إيتوري والقوات المسلحة في آذار/مارس ٢٠٠٩ في مقاطعة إيتوري إلى شن هجمات على المدارس والمستشفيات. وانطوت سبعة هجمات على نهب للمدارس والمؤسسات الصحية. ونُسبت هذه الهجمات مباشرة إلى القوات المسلحة.

٤٥ - وتعرضت أيضا ثلاث مدارس في محلة نتوتو، بمنطقة اليكالي في كيفو الشمالية للهجوم والنهب مرتين في تموز/يوليه ٢٠٠٩ ومرة أخرى في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ على يد عناصر من القوات المسلحة نُشرت بصورة مؤقتة من اليكالي إلى نتوتو. وأفاد المدرسون والتلاميذ عن نهب كتب مدرسية وقرطاسية وإن النيران أضرمت في السبورات والمكاتب. ويُزعم أن أعمال النهب التي وقعت في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ اقترفتها كتيبة من لواء القوات المسلحة ٢١٢ المدمج. وفي ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، تعرض مستشفى نتوتو المحلي بدوره للنهب وأضرمت فيه النيران.

واو - منع إيصال المساعدات الإنسانية

٤٦ - لقد تحسنت الحالة الأمنية في بعض المناطق، ومع ذلك تعرضت مهام إيصال المساعدات الإنسانية لمعوقات خطيرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير في العديد من المناطق شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث تتواصل العمليات العسكرية. وفي إيتوري، تحسنت إمكانات دخول الجهات العاملة في المجال الإنساني بصورة عامة، ما عدا في الجزء الجنوبي من منطقة إيرومو حيث كانت ميليشيات الجبهة الشعبية من أجل العدالة في الكونغو وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري نشطة للغاية طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي منطقتي أويلي العليا وأويلي السفلى، ظل إيصال المساعدات الإنسانية إلى السكان المتضررين خارج منطقة دونغو يشكل تحديا بسبب عدم توافر الهياكل الأساسية الكافية للطرق وتقلب الظروف الأمنية. فعلى سبيل المثال، أدى هجوم شُن في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٩ على قرية باندا في أويلي السفلى إلى رحيل منظمة غير حكومية تقدم الرعاية الطبية بعد أن نُهب مقرها بالكامل. ومع ذلك، تحسنت الظروف في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩ بفضل زيادة انتشار البعثة في المنطقة. وفي كيفو الشمالية و كيفو الجنوبية، عقدت عملية كيميا الثانية بشكل كبير وصول الجهات العاملة في المجال الإنساني إلى السكان المتضررين. وعلاوة على ذلك، دفعت العمليات العسكرية القوات الديمقراطية لتحرير رواندا نحو المناطق النائية، الأمر الذي أدى لاحقا إلى تشريد المجتمعات المحلية نحو مناطق يصعب الوصول إليها أكثر فأكثر.

٤٧ - وكان العاملون في المجال الإنساني ضحايا للحوادث الأمنية على نحو متزايد. ففي عام ٢٠٠٩، سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ١٤٥ حادثا أمنيا يشمل عاملين في المجال الإنساني في كيفو الشمالية و ٣٢ حادثا في كيفو الجنوبية، مما يمثل زيادة ذات بال مقارنة بعام ٢٠٠٨. وكانت القوات المسلحة مسؤولة فيما يُقال عن ٣٣ في المائة من مجموع الحوادث، في حين نسبت ٨ في المائة منه إلى جماعات مسلحة غير حكومية. وبصفة عامة، زادت الحوادث الأمنية التي تستهدف بصورة مباشرة العاملين في المجال الإنساني في كيفو الشمالية و كيفو الجنوبية، وبقدر أقل في المقاطعة الشرقية. واستُهدفت قوافل كل من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، والموظفون الدوليون والموظفون الوطنيون. وتشكل المنظمات غير الحكومية في الغالب الهدف الرئيسي للاعتداءات في المناطق الريفية، حيث تواجه منظمات الأمم المتحدة صعوبات أكبر في التحرك بسبب القيود الأمنية. وغالبا ما تكون المنظمات غير الحكومية الدولية هي الطرف المتضرر، غير أن هناك أيضا حالات لهجمات تعرضت لها منظمات غير حكومية محلية. ويبدو أيضا أن دعم البعثة للقوات المسلحة أدى إلى تصورات سلبية عن وكالات الأمم المتحدة الإنسانية، إذ أوردت التقارير وقوع حوادث استُهدفت فيها قوافل الأمم المتحدة الإنسانية المصحوبة بالحراسة. ففي

٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، على سبيل المثال، تعرض أربعة موظفين تابعين لإحدى المنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في مجال حماية الأطفال لهجوم في منطقة فيزي في كيفو الجنوبية على يد رجال مسلحين مجهولي الهوية، مما أسفر عن إصابة اثنين من الموظفين بجروح بالغة بطلقات نارية. وفي حادث بالغ الخطورة وقع في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، حوصر آلاف المدنيين الذين تجمعوا في سبعة مواقع مختلفة في كيفو الشمالية للاستفادة من التلقيح ضد الحصبة، حيث اندلع القتال بين القوات المسلحة والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، فاضطر الأطفال وعائلاتهم إلى أن يلوذوا بالفرار داخل الأدغال. وأعلنت منظمة المعونة الطبية التي كانت تقوم بحملة التلقيح أن المهاجمين تعمدوا استهداف تلك التجمعات.

رابعا - متابعة استنتاجات الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والتزاع المسلح وتوصيات الأمين العام السابقة

ألف - الحوار وخطط العمل

٤٨ - استغلت البعثة عملية الإدماج السريع وتوقيع اتفاق آذار/مارس فشرعت في حوار مع حكومة جمهورية الكونغو من أجل إعداد خطة عمل ترمي إلى وضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل القوات المسلحة ولتسريح جميع الأطفال الذين لا يزالون ضمن صفوف تلك القوات. وجرى الاتصال بالحكومة أول الأمر في آذار/مارس ٢٠٠٩، وتوصل وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة إلى موافقة شفوية على أن يتعاونوا. ولدى قيام ممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والتزاع المسلح بزيارة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، اجتمعت إلى مسؤولين حكوميين، منهم وزير الدفاع، وكرر هؤلاء تأكيد استعدادهم لمواصلة الحوار مع الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة. وصيغت خطة أولية وقدمت رسمياً إلى الحكومة في تموز/يوليه ٢٠٠٩. بيد أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لم تكن قد شرعت بعد رسمياً في هذه العملية حتى وقت تقديم هذا التقرير.

٤٩ - وفي غضون ذلك، أُدرجت الجوانب الرئيسية لخطة العمل في الحوارات الجارية واستراتيجيات تقديم البعثة للدعم إلى القوات المسلحة. فعلى سبيل المثال، أتاحت عملية كيميا الثانية فرصة للبعثة حتى تجعل الدعم العسكري اللوجستي مشروطاً بعدم وجود أطفال في الأولوية المدججة في القوات المسلحة، وتمنع تجنيد الأطفال واستخدامهم في القوات والجماعات المسلحة. وهكذا، تمكّن قسم حماية الأطفال التابع للبعثة من أن يحصل من القيادة العسكرية العليا في عملية كيميا الثانية على توجيهات بتسريح جميع الأطفال، مع إصدار أمر

إلى جميع القادة كى يتعاونوا. وبفضل هذا الدعم، أمكن في بعض الحالات الوصول إلى الأطفال لتسريحهم برغم ما يبدو من ضعف في الإشراف القيادي على الألوية المدججة حديثا. فعلى سبيل المثال، تمكّنت البعثة في شباط/فبراير ٢٠٠٩ من الحصول على معلومات عن وجود أطفال في بعض من أولى الكنائس المدججة في رومانغابو، في كيفو الشمالية، كانت قد نُشرت للتو للقيام بعمليات عسكرية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في تونغو. وتمكّن قسم حماية الأطفال، بواسطة القيادة العسكرية والتدخل لدى حاكم كيفو الشمالية، من التفاوض على فصل ٢٠ طفلا عن تلك الكنائس قبل بدء تلك العمليات العسكرية.

٥٠ - وبالمثل، وفي إطار العمليات العسكرية روديا الثانية ضد جيش الرب للمقاومة، تلقت البعثة تعاوننا جيدا من القوات المسلحة لفرز اللواء ٩٣ المنتشر في المقاطعة الشرقية، مما أدى إلى فصل ٤٢ طفلا عن اللواء بحلول نهاية عام ٢٠٠٩.

باء - الدعوة والاستجابة البرنامجية

١ - تسريح الأطفال وإعادة إدماجهم

٥١ - على الرغم من التحديات المذكورة أعلاه، أتاحت عملية الإدماج السريع فرصة فريدة للعديد من الأطفال الذين أُعيد تجنيدهم عدة مرات وأمضوا في الغالب سنوات عديدة مع الجماعات المسلحة، لينفصلوا رسميا عن الجيش ويحصلوا على المساعدة من الجهات العاملة في مجال حماية الأطفال. وتمكّنت البعثة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والشركاء في مجال حماية الأطفال من فصل عدد من الأطفال في شهرين ونصف الشهر فقط يفوق عدد من فصلوا خلال عام ٢٠٠٨ بكامله. وبصورة عامة، زاد عدد الأطفال المفصولين عام ٢٠٠٩ على ثلاثة أمثاله مقارنة بعام ٢٠٠٨.

٥٢ - وفُصل خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير ٣ ١٨٠ طفلا (٣ ٠٠٤ من الفتيان و ١٧٦ فتاة) أو هربوا من القوات أو الجماعات المسلحة وسُلموا إلى برامج إعادة الإدماج. واستأثرت كيفو الشمالية بأكثر عدد من الأطفال الذين فصلوا عن القوات والجماعات المسلحة (٧٩ في المائة)، تليها كيفو الجنوبية (١١ في المائة)، والمقاطعة الشرقية (٦ في المائة)، وكاتانغا (٢,٥ في المائة)، ومانييما (١,٤ في المائة). وكان ١٢٩ من الأطفال الذين فصلوا من القوات والجماعات المسلحة أجنب (١١١ من رواندا، وتسعة من بوروندي، وثلاثة من السودان، وخمسة من وسط أفريقيا، وواحد من أوغندا). وقد أُعيدوا جميعا إلى أوطانهم.

٥٣ - ويُقال إن ٣٥ في المائة من الأطفال الذين فصلوا خلال الفترة المشمولة بالتقرير هم من جندهم مختلف جماعات ماي - ماي، و ٢٧ في المائة ممن جندهم ائتلاف المقاومة الوطنية

الكونغولية، و ٢٢ في المائة ممن جندتهم القوات المسلحة، و ١١ في المائة ممن جندتهم القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، و ١٥ في المائة ممن جندتهم عناصر لم تُدمج من المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، و ٤ في المائة ممن جندهم جيش الرب للمقاومة. وقد زاد عدد الأطفال الذين فصلوا عن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا (٢٧٢) وجماعات ماي - ماي (٨٥٦) زيادة كبيرة بالمقارنة مع عام ٢٠٠٨.

٥٤ - وفصل معظم الأطفال أثناء عملية الإدماج السريع لما أُدمجت الجماعات المسلحة في القوات المسلحة. فبين ٢٨ كانون الثاني/يناير و ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، قامت الجهات العاملة في مجال حماية الأطفال، في كيفو الشمالية وحدها، بتسهيل فصل أكثر من ١ ٣٠٠ طفل عن الجماعات المسلحة. وفي كيفو الجنوبية، فصل ١٦٢ طفلاً آخرين عن جماعاتهم المسلحة خلال عملية الإدماج. وبعد عملية الإدماج السريع ولغاية نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، واصل قسم حماية الأطفال التابع للبعثة وغيره من الشركاء السعي بمهمة لفصل الأطفال عن القوات المسلحة، ولا سيما من الأولوية المدجة حديثاً. وبذلك تم التعرف على مائة وستة وأربعين طفلاً (٧٥ في كيفو الشمالية و ٧١ في كيفو الجنوبية)، بينهم فتاة واحدة، تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ١٧ سنة، وفصلوا عن القوات المسلحة خلال عملية التسجيل البيومتری التي تقودها بعثة الاتحاد الأوروبي للمشورة والمساعدة في إصلاح قطاع الأمن في البلاد بين نهاية أيلول/سبتمبر وبداية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

٥٥ - وكفلت اليونيسيف وشركاؤها خلال الفترة المشمولة بالتقرير استفادة ٦ ٦٣٠ طفلاً (١١٧ ٢ فتاة و ٥١٣ ٤ فتى) من برامج إعادة الإدماج. واستفاد ٣ ٥٧٢ من هؤلاء الأطفال من الرعاية المؤقتة من خلال نظام مختلط من مراكز العبور والأسر الحاضنة. وفي منتصف عام ٢٠٠٩، عُلق تنفيذ أنشطة جمع شمل الأسر في بعض المناطق من كيفو الشمالية بسبب ارتفاع مخاطر إعادة تجنيد الأطفال الذين كانوا مرتبطين سابقاً بالقوات والجماعات المسلحة، وتخويفهم.

٥٦ - ولا يزال الكثير من التحديات التي تعترض نجاح عمليات الإدماج قائماً. إذ كثيراً ما يشكل استمرار انعدام الأمن ووجود القائمين بالتجنيد السابقين في المنطقة نفسها مانعاً يحول دون إعادة الإدماج في المجتمعات المحلية على نحو دائم. وفي غياب عملية رسمية لإعادة الإدماج تكون قادرة على الأداء الفعلي، يظل القصور يعتري جهود إعادة الإدماج في المجتمع والمتابعة على المدى الطويل، الأمر الذي يشكل عقبة في طريق حماية الأطفال المجندين سابقاً.

٢ - الوقاية من العنف الجنسي المرتكب ضد الأطفال والتصدي له

٥٧ - في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، اعتمدت الحكومة الاستراتيجية الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية لمناهضة العنف الجنساني التي وضعت بالتعاون مع البعثة وأعلنتها رسمياً. وتتمثل أهداف الاستراتيجية على المدنيين القصير والمتوسط في تعزيز الوقاية والحماية من العنف الجنسي والتصدي له بالتركيز على خمسة عناصر استراتيجية رئيسية، هي: (أ) مكافحة الإفلات من العقاب في حالات ارتكاب العنف الجنسي؛ (ب) الوقاية والحماية من العنف الجنسي؛ (ج) إصلاح القطاع الأمني فيما يتصل بالعنف الجنسي؛ (د) الاستجابة المتعددة القطاعات لتلبية حاجات ضحايا العنف الجنسي؛ (هـ) جمع البيانات وهيكلتها. ويتوخى عنصر إصلاح القطاع الأمني في إطار الاستراتيجية التحقق من الأفراد العسكريين المدعى بمسؤوليتهم عن ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك الانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة ضد الأطفال، واستبعاد هؤلاء الأفراد العسكريين مما تقدمه البعثة من تدريب ودعم.

٥٨ - ولا تكاد الفتيات المرتبطات بالقوات والجماعات المسلحة يستفدن من الدعم المقدم من أجل إعادة الإدماج. فهن يمثلن حوالي ١٥ في المائة من مجموع الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة، ولكن لا يمثلن سوى ٧ في المائة ممن يتلقون المساعدة من البرنامج الوطني لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وذلك نتيجة لعدد من التحديات، منها أن الجماعات المسلحة تكون أحياناً أكثر تردداً في الإفراج عن الفتيات، والفتيات يكن أكثر تردداً في القول بأنهن كنّ مرتبطات بالقوات والجماعات المسلحة لما قد يوصن به من عار إضافي بسبب ذلك. وتحتاج الفتيات اللواتي وقعن ضحايا للعنف الجنسي أيضاً إلى الرعاية الطبية والنفسية المناسبة. ونتيجة لحملة التوعية المجتمعية، تمكّن شركاء اليونيسيف من زيادة أعداد الفتيات اللواتي تصل إليهن برامج إعادة الإدماج، ومن تحديد هوية الفتيات اللواتي هربن من الجماعات المسلحة من دون المرور بالعملية الرسمية.

٥٩ - وقام قسم حماية الأطفال التابع للبعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير بالمتابعة القضائية في ١٢٦ حالة من حالات العنف الجنسي المرتكب ضد الأطفال. ونُسب من هذه الحالات ٨٥ حالة إلى القوات المسلحة، و ١٢ حالة إلى الشرطة الوطنية الكونغولية، وثمان حالات إلى قوات المقاومة الوطنية في إيتوري والجهة الشعبية من أجل العدالة في الكونغو، وثلاث حالات إلى ماي - ماي وحالتان إلى القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وحالتان إلى القوات الوطنية لتحرير الكونغو وحالة واحدة إلى وكالة الاستخبارات الوطنية. واتخذت السلطات

بعض الإجراءات في ٥٨ حالة على الأقل من هذه الحالات البالغ عددها ١٢٦. وأدين ٣٠ من مرتكبي العنف الجنسي.

٦٠ - ومن المتوقع، بعد اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٨٨٢ (٢٠٠٩)، أن تدعو فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ كيانات الأمم المتحدة وشركاءها العاملين في مجال العنف الجنسي إلى زيادة مشاركتها في آلية الرصد والإبلاغ. والمناقشات جارية في هذا الشأن. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال عمليات جمع المعلومات وتحديد هوية الجناة تشكل تحدياً كبيراً في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد يُنظر في إدخال تغييرات في المنهجيات وممارسات إجراء المقابلات لتلبية المتطلبات التي ينص عليها القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩). ومن المتوقع أن تنفذ هذه التغييرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير المقبل.

٣ - حماية الأطفال أثناء العمليات العسكرية

٦١ - استحدثت البعثة عام ٢٠٠٩ تدابير مبتكرة لحماية السكان من الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة وعناصر من القوات المسلحة أثناء العمليات العسكرية المتواصلة. ومن هذه التدابير النشر المؤقت لأفرقة حماية مشتركة تتألف من موظفين من الأقسام الفنية للبعثة، بما في ذلك قسم حماية الأطفال، تعمل بتعاون وثيق مع العنصر العسكري في البعثة ومراكز الإنذار المبكر والمرجمين الشفويين للاتصال المجتمعي. والهدف من ذلك هو زيادة قدرة البعثة على توقع الهجمات على السكان ومنع تلك الهجمات، ومن ثم زيادة قدرتها على تلبية الاحتياجات في مجال الحماية، بما في ذلك فصل الأطفال عن القوات المسلحة.

٤ - التنسيق الإقليمي بشأن تجنيد الأطفال واستخدامهم

٦٢ - متابعة لتوصيات مماثلة واردة في تقارير قطرية للأمين العام بشأن الأطفال والتزاع المسلح في أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وجمهورية أفريقيا الوسطى، والاستنتاجات اللاحقة للفريق العامل المعني بالأطفال والتزاع المسلح، عُقد في نيروبي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ اجتماع للتنسيق عبر الحدود بهدف تعزيز حماية الأطفال في البلدان المتضررة من أنشطة جيش الرب للمقاومة. وناقشت الجهات العاملة الرئيسية في مجال حماية الأطفال التابعة لمكتب المثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح، وإدارة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، واليونيسيف، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والجهات العاملة غير الحكومية، القضايا المتعلقة بتبادل المعلومات بشأن الانتهاكات الجسيمة التي يُدعى بأن جيش الرب للمقاومة قد ارتكبتها، وكذلك التنسيق الاستراتيجي بين البلدان بشأن التصدي لهذه الانتهاكات ومنع

وقوعها. وقد أُعدت خطة تشغيلية تشمل جميع البلدان المتضررة الأربعة؛ وهذه الخطة تتناول عملية تحديد هوية الأطفال المرتبطين بجيش الرب للمقاومة، ونقلهم إلى مؤسسات الرعاية المؤقتة، وإعادةهم إلى أوطانهم وجمع شملهم بأسرهم في نهاية المطاف. وتبين الخطة أيضا المبادئ التوجيهية الرئيسية التي ينبغي أخذها في الاعتبار لدى تنفيذ العملية، مثل استراتيجية الرصد والإبلاغ الإقليمية، وتبادل المعلومات عن تجنيد الأطفال واستخدامهم، وإعادة إدماج الأطفال عبر الحدود، وما إلى ذلك.

جيم - التصدي للإفلات من العقاب

١ - على الصعيد الوطني

٦٣ - أحرز تقدم هام خلال الفترة المشمولة بالتقرير في مجال التشريعات المتعلقة بالطفل. ففي ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أصدرت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية قانونا جديدا بشأن حماية الطفل (القانون رقم ٠٩/٠١)، إذ يعاقب الآن لأول مرة على تجنيد واستغلال الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاما من قبل الجماعات المسلحة والقوات المسلحة والشرطة بالسجن لمدة تتراوح بين ١٠ سنوات و ٢٠ سنة. ولا يزال يتعين اعتماد اثني عشر مرسوما من أصل أربعة عشر حتى يتم تطبيق القانون الجديد تطبيقا تاما. ويجري حاليا صياغة تلك المراسيم بدعم من الشركاء المعنيين بحماية الطفل.

٦٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل تفشي الإفلات من العقاب على الانتهاكات المرتكبة في حق الأطفال أمرا مثيرا للقلق بالغ. وعلى الرغم من الأحكام القانونية الموجودة، ليست هناك آلية منهجية للتحقيق مع المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة في حق الأطفال، أو إدانتهم أو معاقبتهم. وفي أحيان كثيرة، تلغى في إجراءات الاستئناف الأحكام الصادرة في حق القليلين من مرتكبي الجرائم الذين حوكموا وأدينوا، أو لا يُمضون مدة الحكم الصادر في حقهم بسبب ضعف نظام السجون. ولا تزال حالات هروب المرتكبين المدانين من السجون كثيرة.

٦٥ - وشهدت عملية كيميا الثانية تعيين منتهكين سيئي السمعة في هيكل قيادتها، مثل العقيد ندايامباجي نيانغارا كيانغا والعقيد انوسنت زيموريندا والعقيد غويجي بوسوغي والعقيد انوسنت كاينا والعقيد انوسنت كابوندي. وعقب جهود متواصلة بذلتها بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في مجال الدعوة، وعدت قيادة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بتنحية جان بيير بيبويو من التسلسل القيادي لعملية كيميا الثانية، بيد أن التقارير تشير إلى أنه لا يزال ضمن العملية.

٦٦ - وفي المقابل، وجهت محاكمة زعيم الحرب في جماعات ماي - ماي، جيديون كيونغو موتانغا، التي بدأت في أيار/مايو ٢٠٠٧ وانتهت في ٥ آذار/مارس ٢٠٠٩، رسالة قوية ضد الإفلات من العقاب. وقد حكمت عليه محكمة كاتانغا العليا العسكرية بالإعدام.

٦٧ - وفي ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، أدانت 'المحكمة المتنقلة' التابعة للمحكمة العسكرية في كيسانغاني خمسة أفراد من جماعة ماي - ماي بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، ولا سيما الاغتصاب الجماعي لأكثر من ٣٠ امرأة ثمان منهن قاصرات، في تموز/يوليه ٢٠٠٧ في قرية تقع في المقاطعة الشرقية. وحُكم على أربعة من الأفراد بعقوبة السجن المؤبد بينما حكم على فرد واحد بالسجن ٣٠ عاما.

٦٨ - وفي ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩، خططت السلطات القضائية في غوما، كيفو الشمالية، لإجراء عدة محاكمات هامة تشمل ثلاث محاكمات تتعلق بضباط من الرتب العليا في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأربع محاكمات تتعلق بضباط من الرتب المتوسطة وجنود في تلك القوات، كلهم متهمون بارتكاب جرائم حرب من اغتصاب وقتل.

٦٩ - وفي كيفو الجنوبية، أدانت محكمة يوكافو العسكرية جنديين تابعين للواء المتكامل الرابع عشر في القوات المسلحة، في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٩، في تهمة اغتصاب فتاة عمرها ١٤ عاما؛ وأدين أيضا جندي آخر من المنطقة العسكرية العاشرة في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ في تهمة اغتصاب قاصر.

٧٠ - ورغم هذه التطورات الإيجابية القليلة، هناك شواغل بشأن مراعاة الأصول القانونية فيما يتعلق بالهيئات غير العادية المنشأة في مقاطعتي كيفو، ومنها المحكمة العسكرية لمناطق العمليات المنشأة في عام ٢٠٠٨. وإضافة إلى ذلك، فرغم أن القانون الذي صدر في أيار/مايو ٢٠٠٩ ومنح العفو للميليشيات في الشرق يستثني الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، فعلى صعيد الممارسة، يمكن أن يؤدي تنفيذه إلى الإفراج عن منتهكي حقوق الطفل. وقد أُبلغ بالفعل عن حالة من هذا القبيل في كيفو الجنوبية، حيث أفرج عن ضابط شرطة مدان باغتصاب فتاة، على أساس قانون العفو.

٧١ - وفي سياق سياسة "عدم التسامح مطلقا" التي تنتهجها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إزاء الانتهاكات التي ترتكبها عناصر القوات المسلحة، أصدر قائد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في عملية كيمبا الثانية، الجنرال أمولي، توجيهها في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ بشأن تشكيل لجان تحقيق مشتركة بين القوات المسلحة والبعثة للتحقق مما يبلّغ عنه من انتهاكات ترتكبها القوات المسلحة في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية.

٢ - على الصعيد الدولي

٧٢ - استؤنفت في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ محاكمة توماس لوبانغا، القائد الأعلى السابق للقوات الوطنية لتحرير الكونغو ومؤسس اتحاد الوطنيين الكونغوليين، الذي تحاكمه المحكمة الجنائية الدولية بتهمة تجنيد الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٥ عاما واستغلالهم، بعد أن كانت محاكمته قد أبطئت بسبب مسائل إجرائية كاد على أساسها أن يُفرج عنه. وانتهت مرحلة الادعاء في المحاكمة في منتصف تموز/يوليه ٢٠٠٩؛ ثم أُجلت مرة أخرى مرحلة الدفاع في انتظار قرار القضاة إضافة تهمتي الاسترقاق الجنسي والمعاملة القاسية واللاإنسانية إلى لائحة الاتهام، عقب طلب مشترك لتلك الإضافة قدمه ٩٩ شاهدا في أيار/مايو ٢٠٠٩. واستؤنفت المحاكمة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

٧٣ - وبدأت في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ أمام المحكمة الجنائية الدولية المحاكمة المشتركة لجيرمان كاتانغا، قائد قوات المقاومة الوطنية في إيتوري، وشريكه في التهمة ماثيو نغودجولو تشوي، قائد جبهة القوميين ودعاة الاندماج، بعد تأجيلها لمدة شهر. وكلاهما متهم بارتكاب جرائم حرب، تشمل استغلال الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٥ عاما وشن هجمات على المدنيين، فضلا عن القتل والاغتصاب والاسترقاق الجنسي، باعتبارها جرائم ضد الإنسانية.

٧٤ - أما بوسكو نتاغاندا، الذي أصدرت في حقه المحكمة الجنائية الدولية في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ أمرا دوليا بإلقاء القبض عليه بتهم تشمل تجنيد الأطفال واستغلالهم، فلا يزال طليقا في كيفو الشمالية، وتفيد التقارير بأنه على اتصال وثيق مستمر بكبار قادة المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، الذين أُدمج معظمهم في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٧٥ - وفي تطور رئيسي في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، أُلقت الشرطة الاتحادية الألمانية القبض على إينياس مورواناشياكا، رئيس القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ونائبه ستراتون موسوني، في ألمانيا، بتهم تتعلق بالانتماء إلى منظمة إرهابية وأرتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

دال - التدريب وبناء القدرات

٧٦ - قدم قسم حماية الطفل التابع للبعثة، في عام ٢٠٠٩، التدريب لما مجموعه ٤٠١ ٤ من عناصر الشرطة الوطنية الكونغولية فضلا عن ٥٦ ضابطا من إدارات التحقيقات الجنائية و٣٢ قاضيا ومدعيا عاما، بشأن تطبيق القانون الجديد لحماية الطفل الذي اعتمد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

٧٧ - وإضافة إلى ذلك، دُرِّب ١ ٩٣١ فردا من أفراد القوات المسلحة الوطنية بشأن المسائل المتعلقة بحقوق الأطفال وحمايتهم، مع التركيز على تجنيد الأطفال واستخدامهم.

خامسا - التوصيات

٧٨ - ما زلت أشعر بقلق عميق إزاء عدم إحراز تقدم فيما يتعلق بحالة الأطفال في النزاع المسلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأكرر بشدة التوصيات الواردة في تقاريري الثلاثة السابقة عن الأطفال هذا الموضوع (S/2006/389 و S/2007/391 و S/2008/693). وأحث أيضا على التنفيذ الفوري لكل الاستنتاجات اللاحقة التي خلص إليها الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح (S/2006/724 و S/AC.51/2007/17 و S/AC.51/2009/3).

٧٩ - وأحث حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على الوفاء، دون مزيد من التأخير، بالتزاماتها بإعداد وتنفيذ خطة العمل الرامية إلى وقف تجنيد الأطفال واستغلالهم من قبل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك العناصر المدججة حديثا. وتمشيا مع قرار مجلس الأمن ١٥٣٩ (٢٠٠٤) و ١٦١٢ (٢٠٠٥)، ينبغي أن تتضمن خطة العمل المذكورة الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الأطفال الذين لا يزالون في صفوف تلك القوات، وإتاحة فرص وصول الجهات المعنية بحماية الأطفال إلى كل المواقع العسكرية ومراكز التجميع لأغراض التحقيق، واتخاذ تدابير المنع ضد الأفراد المسؤولين ومساءلتهم.

٨٠ - وأحث أيضا الجماعات المسلحة من غير الدول، التي لم تُدمج في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، على أن تكف فورا عن تجنيد الأطفال واستغلالهم، وأن تجري حوارا مع الأمم المتحدة لإعداد خطط عمل من أجل وقف هذه الانتهاكات وتسريح الأطفال من صفوفها على الفور، تمشيا مع القرارين ١٥٣٩ (٢٠٠٤) و ١٦١٢ (٢٠٠٥). ولا ينبغي أن يكون الحوار المتعلق بخطط العمل مشروطا بوقف الأعمال العدائية أو بأي مفاوضات أخرى بشأن السلام.

٨١ - وفي ضوء تقرير السنوي الأخير عن الأطفال والنزاع المسلح (A/64/742-S/2010/181)، وأنماط العنف الجنسي ضد الأطفال في إثيوبيا أحث أيضا القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك العناصر المدججة حديثا، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري، وجبهة القوميين ودعاة الاندماج، وحيش الرب للمقاومة، وجماعات ماي - ماي في كينغو الشمالية وكينغو الجنوبية، بما في ذلك ائتلاف المقاومة الوطنية الكونغولية، على إجراء حوار مع الأمم المتحدة لإعداد خطط عمل من أجل وضع حد للعنف الجنسي ضد الأطفال وتنفيذها، وذلك تمشيا مع قرار مجلس الأمن

١٨٨٢ (٢٠٠٩)، مع مراعاة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف الجنسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إذ أن امتثال تلك الأطراف لقرارات مجلس الأمن وتنفيذها جميع خطط العمل المطلوبة سيفضيان إلى رفع اسمها من مرفقات تقاريري السنوية.

٨٢ - وأشجع بقوة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على وضع حد للإفلات من العقاب وكفالة مساءلة جميع الأفراد المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات جسيمة في حق الأطفال. وينبغي أن يتضمن ذلك التعجيل باعتماد المراسيم المتبقية من أجل تنفيذ القانون الوطني بشأن حماية الأطفال الذي صدر في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، واعتماد القانون المتعلق بإصلاح الشرطة الوطنية، وتعزيز قدرات النظام القضائي العسكري للتحقيق في انتهاكات حقوق الأطفال ومحكمة مرتكبيها، بمن فيهم كبار القادة. وأوصي أيضا حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية باتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان تفسير قانون العفو المعتمد في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٩ تفسيراً صارماً لكي لا يستفيد مرتكبو جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية من العفو.

٨٣ - وتمشيا مع سياسة الدعم المشروط المبينة في قرار مجلس الأمن ١٩٠٦ (٢٠٠٩) لن يقدم الدعم اللوجستي والتقني من البعثة إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في جميع العمليات العسكرية الحالية والمقبلة. إلا بالامتثال للقانون الدولي، بما في ذلك القواعد المتعلقة بحقوق الأطفال، ولقرارات مجلس الأمن بشأن الأطفال والتزاع المسلح. ومع مراعاة ذلك، أحث حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على أن تسحب من التسلسل القيادي العسكري جميع مرتكبي انتهاكات حقوق الطفل، بصرف النظر عن رتبهم، ومساءلتهم عن جرائمهم ضد الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستغلالهم، وارتكابهم العنف الجنسي ضدهم.

٨٤ - وينبغي أن تضع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إجراءات تشغيل موحدة تضمن من خلالها حماية الأطفال أثناء العمليات العسكرية. وينبغي أن تشمل هذه الإجراءات إجراء تقييم عسكري - مدني مشترك للمخاطر الأمنية التي يتعرض لها السكان قبل أي عمل عسكري، والامتناع عن الدخول في قتال في المناطق الكثيفة السكان، وحماية المدارس والمستشفيات، فضلا عن إجراء تقييمات بعد العمليات للأثر العسكري في المدنيين. بمن فيهم الأطفال. وعلاوة على ذلك، ينبغي وضع إجراءات عمل موحدة لمعاملة الأطفال الجنود الذين يؤسرون، وفقا للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولتسليمهم على وجه السرعة للشركاء المعنيين بحماية الأطفال لتقديم الرعاية المناسبة لهم.

٨٥ - وعملا بقرار مجلس الأمن ١٩٠٦ (٢٠٠٩)، أوصى بأن تقوم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بالاشتراك مع حكومات جمهورية أفريقيا الوسطى وأوغندا والسودان بوضع استراتيجية إقليمية تتماشى مع القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان بشأن التعامل مع جيش الرب للمقاومة بما في ذلك كيفية مواجهة الانتهاكات وعمليات الإيذاء التي يرتكبها في حق الأطفال، مع مراعاة الآليات الإقليمية القائمة، وستدعم الأمم المتحدة هذه الجهود.

٨٦ - وأناشد حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تستفيد من المبادرات القائمة فيما يتعلق بتقديم المساعدة السابقة لإعادة الإدماج للأطفال المرتبطين رسمياً بالقوات والجماعات المسلحة، وأن تبادر، امتثالاً للقواعد والمبادئ التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة (مبادئ باريس)، إلى وضع برامج مجتمعية لإعادة الإدماج على المدى الطويل، تهدف إلى منع (إعادة) تجنيد الأطفال وسائر الانتهاكات الجسيمة لحقوقهم. وتُشجع، على وجه الخصوص، جمهورية الكونغو الديمقراطية، على استخدام عملية إصلاح القطاع الأمني لتلبية احتياجات الشباب الذين كانوا مرتبطين سابقاً بالقوات والجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.